بسم الله الرحمن الرحيم

البنك المركزي الأردني
CENTRAL BANK OF JORDAN

100
1921 2021
وتستمر المسيرة

الرقم : ١٧٥٥٣/١/١٨
التاريخ : ١١/ع/١٤٤٣هـ
الموافق : ١٦/٥/٢٠٢١م

تعميم إلى شركات التأمين العاملة في المملكة

تحية طيبة وبعد،،،

في ضوء قيام مجموعة العمل المالي (FATF) في اجتماعها العام المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ بإدراج المملكة على القائمة الرمادية (الدول الخاضعة للمتابعة المتزايدة) والأثر المحتمل لذلك على علاقة شركات التأمين العاملة في المملكة مع شركات التأمين الأجنبية وشركات إعادة التأمين الأجنبية، أؤكد على ضرورة ما يلي:

١. العمل على تجهيز ردود على الاستفسارات التي قد ترد من شركات التأمين الأجنبية وشركات إعادة التأمين الأجنبية بخصوص ادراج المملكة [الملحق المرفق يوضح أهم البنود التي من الممكن الإشارة إليها ضمن تلك الردود].

٢. اعلام البنك المركزي بأية صعوبات أو تحديات قدّ تواجه / واجهت الشركة على أثر إدراج المملكة على القائمة الرمادية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المحافظ

د. زياد فريز

- مرفق ملحق.

نموذج (١١/٠١/٠١/١)

ص.ب ٣٧ • عمان ١١١١٨ الاردن • هاتف ٤٦٣٠٣٠١ فاكس ٤٦٣٨٨٨٩ • موقع إلكتروني : www.cbj.gov.jo • بريد إلكتروني : info@cbj.gov.jo

ملحق

١. أشار الإعلان الصادر عن مجموعة العمل المالي بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢١ بأن الأردن قدمت التزاماً سياسياً رفيع المستوى للعمل مع مجموعة العمل المالي والمجموعة الإقليمية (MENAFATF) لتحسين فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، كما أشار إلى أن المملكة ومنذ تاريخ اعتماد تقرير التقييم المتبادل في شهر ٢٠١٩/١١ قامت باتخاذ إجراءات وفقاً لتوصيات التقرير في عدد من الأمور لتحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك الانتهاء من عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. إن قطاع التأمين ووفق نتائج التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمملكة يعتبر من القطاعات منخفضة المخاطر حيث بلغ حجم الأقساط المكتتبة وفق ما هو منشور في تقرير التقييم المتبادل للمملكة حوالي (٥٩٤) مليون دينار منها أقساط تأمين على الحياة بحوالي (٨٠) مليون دينار فقط.

٣. بخصوص الجزء المتعلق بتقييم الفعالية (النتائج المباشرة)، وخصوصاً المتعلقة بالنتيجة المباشرة الرابعة/التدابير الوقائية المتخذة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية، فقد حصلت المملكة على مستوى متوسط من الفعالية وهذا المستوى من التصنيف مشابه للعديد من الدول مثل (مصر، بريطانيا، أمريكا، السويد، نيوزلندا، إيطاليا، النرويج، اليابان، البرتغال، روسيا، أستراليا، بلجيكا، قبرص، اليونان، سنغافورة) وأفضل من (الصين، الدنمارك، تايلند، تونس) ومشابه لدول اخرى في المنطقة.

٤. تم العمل (من قبل الفريق الوطني المعني بمعالجة أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل) بمتابعة ومعالجة أوجه القصور تلك خلال فترة المراقبة (**Observation Period**)، وما ان نظرنا إلى الخطة المزودة للمملكة والمعتمدة من قبل (**ICRG**) فلم تتضمن أي إجراءات تتطلب المعالجة لدى قطاع التأمين وهذا يؤكد على عدم وجود أي أوجه قصور لدى هذا القطاع.

٥. إن عملية الإدراج تأتي لحث الدول على إنجاز بنود خطة العمل ولا تعني أن الدولة فعلاً تعاني من وجود أنشطة غسل أموال أو تمويل إرهاب وانتشار التسلح على أرض الواقع خصوصاً أن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتمد بالدرجة الأولى على إجراءات ذات طابع وقائي تهدف إلى منع ارتكاب هذه الجرائم قبل حدوثها أو استغلال الجهات الخاضعة لأحكام القانون لهذه الغاية، يمكن الرجوع إلى بنود خطة العمل التي تم وضعها للمملكة على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي:

https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring-october-2021.html